الدين والاقتصاد
- قراءة في مجالات العلاقة -

د. حسين نمازي - ود. دادجر[1]

مقدّمة: في الإطار المفهوميّ:

يُعدّ موضوع العلاقة بين الدين والاقتصاد، أحد الموضوعات التي نالت اهتمام مراكز الأبحاث والعلوم الاقتصادية أواخر العام ١٩٧٠م. وازدادت الأبحاث في هذا المجال في تسعينات القرن العشرين.

ويمكن تنظيم العلاقة بين الدين والاقتصاد في إطار محورين، هما:

- الأوّل: يُبحث عنه ضمن عنوان «الاقتصاد الدينيّ» (Religious Economics)، حيث يمكن الحديث عن الاقتصاد المسيحيّ، والاقتصاد الإسلاميّ، والاقتصادي البوذيّ، والاقتصاد اليهوديّ، وغير ذلك.

ويتناول هذا المحور العلاقة الموجودة بين الاقتصاد من جهة، وبين الإلهيّات والمبادئ الميتافيزيقيّة والفلسفيّة وتعاليم الكتب المقدّسة وكلام الأنبياء عليهم السلام والوحي الإلهيّ، وأمثال ذلك، من جهة أخرى. فبإمكان هذه العناصر دعم قانون أو تنظير في فرع من فروع علم الاقتصاد، ومعالجته وتصحيحه، ونقده وتقويمه، بل وضع نظريّة أو نظام اقتصاديّ خاصّ بشكل متكامل، ليكون بديلاً عن بعض القراءات الاقتصاديّة المعروفة.

(١) باحثان في الإقتصاد الإسلاميّ، من إيران.

ويمكنها أن تكون عكس ذلك.

وفي إطار هذه الرؤية، يمكن القول: إنّ المبادئ والمؤسّسات والهيئات الدينيّة ذات تأثير كبير على السلوكيّات الاقتصاديّة.

– الثاني: يندرج تحت عنوان «اقتصاد الدين»، أو «التحليل الاقتصاديّ للدين». والمواضيع المندرجة تحت المحور الثاني كثيرة، تشمل كلّ نوع من أنواع التحليل الاقتصاديّ لدور الأخلاق والعقائد والأحكام الدينيّة.

ويجري البحث في هذا المحور عن السلوك الدينيّ من وجهة نظر «نظريّة الاختيار العقلانيّ» (Rationalchoice theory)، حيث تُستخدَم في البحث، الأصول والأدوات الاقتصاديّة، لتوضيح العقائد والسلوكيّات الدينيّة.

والغرض الأساس في هذه الرؤية يكمن في أنّ الناس يفكّرون في الوصول إلى أعلى مستويات الإرضاء الذاتيّ في تعاملهم مع الدين، ومع ما يتناسب مع التكاليف.

ومن البديهي وفق هذه الرؤية أن يكون الشخص المتديّن هو الشخص الذي يختار بإرادته نوع الدين، وهو الذي يأتي بمقدار خاصّ من تعاليمه.

ويعتقد بعض المحلّلين أنّ الاختلاف بين الرؤيتين المتقدّمتين ينطبق على الاختلاف بين الاقتصاد المعياريّ والقانونيّ، وبين الاقتصاد الإيجابيّ، ويقولون: إنّ الاقتصاد الدينيّ عبارة عن إجراءات قانونيّة تتحرّك من المذهب باتّجاه علم الاقتصاد، أمّا التحليل الاقتصاديّ الدينيّ «**اقتصاد الدين**»، فهو عبارة عن إجراءات إيجابيّة تتحرّك من علم الاقتصاد إلى الدين.

وإذا كان بالإمكان قبول هذا التحليل في بعض الأحيان، ولكنّه ليس كذلك فيها بأجمعها، وذلك لوجود قضايا كثيرة في الاقتصاد الدينيّ لها جانب إيجابيّ، وليست قانونيّة بكاملها، من قبيل: ما جاء في الاقتصاد المسيحيّ على صورة قضيّة في آية من الكتاب المقدّس، تقول: «وأخذ

الربّ الإله- وضع الخير والنعمة في اختيار الإنسان- آدم ووضعه في جنّة عدن، ليعملها ويحفظها، كي يستفيد منها، ويحافظ عليها».

ويشبه هذا القول ما جاء في القرآن الكريم، حيث يقول تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[1].

وفي هذا الإطار -أيضاً- من الممكن أن يكون هناك بعض القراءات في الاقتصاد الدينيّ التي تُبنى بشكل كامل على القواعد والقوانين.

وبناءً عليه، فإنّ للاقتصاد المتعارف قراءات عديدة، والاقتصاد الدينيّ هو أحد هذه القراءات.

وقد حاول المفكّرون والباحثون الاقتصاديّون تحليل الاقتصاد الدينيّ، باعتبار أنّ له ميزة خاصّة جذّابة، وهذا ما جعل الفلاسفة وعلماء اجتماع الدين ينجذبون نحوه، فضلاً عن الاقتصاديّين.

وإذا كانت الرؤى العلميّة الاجتماعيّة لمذهب معيّن تحاول توضيح العقائد والسلوكيّات والأسس الدينيّة، فهي في الوقت عينه تستعين بالفرضيّات المتنوّعة، وتؤكّد على بعض العناوين والأسئلة المختلفة في هذا العلم.

ويرى كثير من الباحثين والمحقّقين في الأمور الاقتصاديّة من وجهة نظر الدين، أنّ الاقتصاد الدينيّ ذو جاذبيّة خاصّة، وهذا ما شدّ إليه المنظّرين في الفلسفة وعلم الاجتماع الدينيّ، بالإضافة إلى الاقتصاديّين.

ومع أنّ كافّة الرؤى العلميّة الاجتماعيّة في الدين تحاول توضيح العقائد والسلوكيّات الدينيّة، ولكنّها تستفيد في الوقت عينه من فرضيّات متنوّعة، وتؤكّد على عناوين وأسئلة مختلفة.

ويؤكّد كثير من علماء الاجتماع والنفس على وجود دراسات في العالم غير الدينيّ (العلمانيّ)، ولا يقتنعون بما يبيّنه علماء الاجتماع والنفس من دور للدين فقط، ولا يرتضون بوجود جذور فكريّة وفلسفيّة خالصة للعقائد

(١) سورة الأعراف، الآية ٩٦.

والسلوكيّات الدينيّة.

وهناك في الوقت نفسه مجموعة من هؤلاء المفكّرين، أمثال: علماء الاقتصاد (بالأخصّ في سبعينيّات القرن العشرين)، حيث اهتمّوا بدمج الدين بالاقتصاد. فبدأ بعضهم - على سبيل المثال - بتدريس السلوكيّات والعقائد والأسس الدينيّة في إطار مفاهيم عقلانيّة (آليّة أو غير آليّة).

وتجدر الإشارة إلى أنّ دراسة كلا الجانبين، الدينيّ والاقتصاديّ (سواء التحليل الاقتصاديّ للدين أو الاقتصاد الدينيّ) يتمتّعان بأدبيّات غنيّة. وتكفي الإشارة -هنا- إلى أنّ كلّاً مِنْ: «**بكر**»، و«**برو**»، و«**ياناكان**»، و«**رستارك**»، و«**فينيرك**»، ركّزوا في أبحاثهم عن مقولة «**الاقتصاد الدينيّ**». وكذلك بدأ كلّ من: «**كوران**»، و«**بريور**»، و«**واترمن**»، دراسة «**اقتصاد الدين**» - أيضاً -.

ويمكن اعتبار «**آدم سميث**» أوّل عالم اقتصاديّ بدأ دراسة الدين والاقتصاد أواخر القرن الثامن عشر، فعرض نوعاً من التبرير العقليّ للسلوكيّات والعقائد الدينيّة، وادّعى أنّ العمّال، سواء المتديّنين أم غير المتديّنين، يرغبون في الحصول على المكاسب والمنافع الشخصيّة من خلال أعمالهم. وهو يرى إمكانيّة المقارنة بين سوق البضائع والسوق الدينيّ، ولكنّ الدراسات الموسّعة في هذا المجال عن الدين والاقتصاد، قد بدأت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

وأمّا التحليلات المرتبطة بالدين والاقتصاد التي تنتمي إلى الفرع الثاني (الاقتصاد الدينيّ)، فليس لها تاريخ قديم، بل هي من نتاج القرن العشرين. وإنّ أوّل كتاب منسجم نسبيّاً عن الاقتصاد الإسلاميّ، يرجع إلى العام ١٩٤٠م وما بعده، وكذلك يعود تاريخ صدور أوّل الكتب في الاقتصاد المسيحيّ والاقتصاد البوذيّ وأمثالهما إلى الثمانينات من القرن العشرين وما بعدها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نُشِرَت في الوقت الحاضر عدّة كتب ومقالات

وأطروحات، وأُقيمت المؤتمرات والمجالس والندوات المتخصّصة في ميادين الدين والاقتصاد.

وفي هذا الإطار، تأسّست جمعيّات، وصدرت مجلّات علميّة مستقلّة تتناول الدين والاقتصاد، وخصّصت لهذه المواضيع مراكز معلوماتيّة كثيرة، وأقيمت دورات رسميّة متنوّعة، ومن باب المثال، يمكن الإشارة إلى «**مجمع الدراسات العلميّة للدين**» في أمريكا، و«**جمعيّة الاقتصاديّين البريطانيّين المسيحيّين**»، و«**جمعيّة الاقتصاديّين الأمريكيّين المسيحيّين**»، و«**جمعيّة الاقتصاديّين البوذيّين**»، و«**المجمع الدوليّ للاقتصاد الإسلاميّ**»، و«**المجمع الاقتصاديّ الإسلامي الإيرانيّ**»، وصدرت منشورات دينيّة واقتصادية في أمريكا وأوروبا، بالإضافة إلى منشورات الاقتصاد المسيحيّ، وجامعة العلوم الدينيّة في بريطانيا، ومنشورات الاقتصاد الإسلاميّ ...

وسوف نتعرّض في هذه المقالة إلى مجموعة من الأسس والفرضيّات والعناصر الدينيّة التي تُعدّ من أبحاث «**الاقتصاد الدينيّ**»، وأمّا فيما يتعلّق بـ «**التحليل الاقتصاديّ الدينيّ**» أو «**اقتصاديّات الدين**»، فسنتعرض إلى النظريّات والفرضيّات والتدابير الاقتصاديّة، من قبيل: العقلانيّة، والكلفة، والجدوى...

أولاً: أرضيّة الاقتصاد الدينيّ وخلفيّته:

عَرّف المفكّرون والباحثون الدين بشكل واحد تقريباً، فعرّفه العلّامة الطباطبائي ﷺ بأنّه مجموعة من العقائد والأخلاق والأحكام. واعتبر البعض أنّ الدين مجموعة من العقائد والمبادىء التي تُبيّن قدرات خارقة. وهناك تعاريف كثيرة للدين. وكلّ تعريف يُركّز على العقائد والأحكام والأخلاق، هو تعريف مفيد ومؤثّر في العلاقة بين الدين والاقتصاد، سواء من الناحية العلميّة أم من الناحية التجريبيّة.

وبذلك، يمكن استخراج النظريّات من خلال تركيب الناحية التجريبيّة، ومن طريق تأثير سلوك العاملين فيها، حيث يُقدّم معطيات متفاوتة ومختلفة.

وتجدر الإشارة إلى مفاد العناصر الثلاثة، أي: الأخلاق، والعقائد، والأحكام الدينيّة، حيث تعنى الأخلاق الدينيّة بتوضيح قضايا ذات علاقة بالحسن والقبح، والصحّة والخطأ، وغير ذلك، من وجهة نظر الدين. وتشكّل العقائد الدينيّة، الأصول لكلّ دين، وتشتمل على توضيح الإيمان بالله وخلق الإنسان وبعث الرسل وعالم ما بعد الموت. وأمّا الأحكام الدينيّة، فهي مجموعة الأوامر والمقرّرات التي يُقرّرها الدين في مختلف الأمور العباديّة والمعاملات وغيرها.

وتؤثّر الأسس والقيم والمؤسّسات ذات العلاقة بالدين على الأمور العلميّة والتنفيذيّة للاقتصاد، ويمكن مناقشتها ضمن دراسة ليست على صلة بالسوق.

١. أسئلة ودراسات في ميادين الدين والاقتصاد:

يوجد مجموعة من الأسئلة المهمّة في مجال العلاقة بين الدين والاقتصاد، وهي:

- هل يؤدّي دخول العناصر الدينيّة إلى تعديل الأنموذج الاقتصاديّ؟

- هل تؤثّر العقائد والأخلاق والأحكام وبشكل عامّ الثقافة والتعاليم الدينيّة على نظريّات المفكّرين والباحثين والعاملين في المجال الاقتصاديّ، أعم من الأفراد والمجموعات والاجتماعات؟

- هل يؤدّي التطوّر الاقتصاديّ، والتحوّلات السريعة في ميادين التكنولوجيا، وظهور عقائد، أمثال: التعدّديّة، والعلمانيّة إلى التقليل من أهمّيّة الدين في حياة الإنسان، أم أنّ الأمر عكس ذلك؟

- هل هناك إمكانيّة لاستخراج نظريّة قادرة على المنافسة في الاقتصاد الدينيّ والأخلاقيّ، تكون معتبرة من الناحية العلميّة والتنفيذيّة؟

- هل للدين والأخلاق الدينيّة تأثير على الاقتصاد؟

- هل يندرج تماشي الأخلاق والدين مع الاقتصاد، في إطار جدارة العمل وإصلاحه، وتخصيص المصادر وتوسيع العمل أم لا؟

- هل للتركيب المذكور دور في التطوّر والتوسّع، أم أنّه يؤدّي إلى الركود وهبوط النشاطات الاقتصاديّة، وإلى حركة تراجعيّة ومتوقّفة؟

٢. دراسات منجزة:

تنمو الدراسات المنجزة في الدين والاقتصاد في إطار طيف واحد. ويؤكّد البعض على التأثير الإيجابيّ أو السلبيّ لهذه المسألة على الأمور العلميّة والإجرائيّة للاقتصاد، ويؤيّد البعض الآخر جدارة الاقتصاد الدينيّ، ويتّجه البعض نحو نقد الاقتصاد الدينيّ.

وفي إطار بعض ميادين الاقتصاد الدينيّ (كالاقتصاد الإسلاميّ -مثلاً-) يدور بعض الدراسات حول تحليل المفاهيم العلميّة أو توضيحها أو تفسيرها أو تأسيسها، من قبيل: مفاهيم المصارف، والأنظمة الماليّة والضريبيّة، وتوزيع المبادرات.

وتُشكّل كتابات بعض علماء الاقتصاد المسيحيّين عن تحريم الربا، وكذلك الكتابات التي حملت عنوان الاقتصاد المسيحيّ، قسماً آخر من أدبيّات الاقتصاد الدينيّ، وإلى جانب ذلك، هناك بعض الكتابات التي وجّهت النقد لأصل الاقتصاد الدينيّ ومبادئه وفرضيّاته، بينما أكّد البعض الآخر على حضور أصل الاقتصاد الدينيّ وجدارته، حيث وجّه النقد إلى الأنظمة الاقتصاديّة غير الدينيّة (الرأسماليّة والاشتراكيّة).

وبرغم وجود أرضيّات للتنظير المقبول في الاقتصاد الدينيّ، ولكنّ الأسس والآليّات اللازمة للدراسة التجريبيّة في ذلك غير كافية، لأنّ المعطيات الدينيّة محدودة، وفي بعض الأماكن لا يمكن الاعتماد عليها.

ولا وجود لمؤسّسات ودراسات غير حكوميّة بالمقدار المقبول، عدا عن أنّ المؤسّسات الحكوميّة تجمع معطيات محدودة جدّاً، بالإضافة إلى أنّ

بعض الأوجه والأبعاد الدينيّة غير مشاهدة ولا تقبل التجزئة أساساً.

إنّ أعضاء المؤسّسات الفعّالة والمنظّمة في المسائل الدينيّة قليلون جدّاً، وميزانيّات الأبحاث في هذه المواضيع ضعيفة نسبيّاً.

لهذا السبب تصل مراكز الأبحاث إلى نتائج متفاوتة في هذا الموضوع، مع أنّها تعيش مرحلة زمانيّة واحدة.

وبادرت مؤسّسة غالوب (Galop) في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين إلى إجراء استطلاع رأي شمل العديد من الأشخاص عن عقائد الناس وسلوكيّاتهم الدينيّة، ثمّ لحق بعض المؤسّسات الاستطلاعية بمؤسّسة غالوب منذ العام ١٩٧٢م.

وتحكي المعطيات التجريبيّة عن وجود نوع من الثبات والتطوّر على مستوى الميول الدينيّة للناس، وكذلك زيادة مشاركتهم في الأمور الدينيّة، مثال ذلك: من بين المشاركين في استطلاعات الرأي المختلفة التي أجريت بين ١٩٤٧م و١٩٩٥م، فإنّ ٨٪ فقط أعلنوا أنّهم لا يعتقدون بأيّ دين. وكان رجال الدين المسيحيّون لمدّة ١٥٠ سنة تقريباً (١٨٥٠-١٩٩٥م) يشكّلون ½ سكان تلك البلاد، وما زالت هذه النسبة باقية إلى حدّ الآن.

ومع وجود مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع والنفس والأنتروبولوجيا، وتأكيدهم على الرؤية الإثباتيّة، فهم يعتقدون أنّه مع تطوّر العلم والتعليم والثروة، سيتحوّل تأثير الدين نحو الأفول.

وقد عُرِضَ هذا الموضوع في إطار «**دراسة علميّة عن الدين**»، وأطروحة «**العلمانيّة**» التي كانت تسيطر لسنين طويلة على الدراسات المرتبطة بالدين، وإن كانت ترفضها دراسات كثيرة أخرى. ومثال على ذلك: أنّ المشاركة في الاجتماعات الدينيّة (الكنائس) في أمريكا منذ العام ١٩٣٠م إلى أوائل العام ٢٠٠٠م، كانت تشمل حوالي ٤٠٪ من مجموع السكان، وبقيت كما هي ولم تتغيّر.

ويعتقد حوالي ٩٥٪ من الأمريكيّين بوجود الله والجنّة والنار والكتب المقدّسة. وتشير العديد من الدراسات إلى أنّ أكثر المؤسّسات التي لا تهدف للربح في أمريكا، هي ذات سياسات دينيّة، والمتطوّعون في الأمور الدينيّة هم أكثر من المتطوّعين في الأمور غير الدينيّة.

وتثبت دراسات أخرى وجود علاقة إيجابيّة بين نموّ العقائد الدينيّة، ومستوى الثقافة والثروة عند العاملين. وتختلف في الوقت نفسه قوّة الالتزام الدينيّ لأصحاب الحِرَف. وتشير المعطيات الموجودة -على سبيل المثال- إلى أنّ العلاقة الدينيّة عند أساتذة العلوم الأساسيّة أو البحثيّة والهندسيّة، أكثر منها عند أساتذة العلوم الإنسانيّة والنفس والاجتماع والأنتروبولوجيا الذين هم أقلّ تعلّقاً بالدين نسبيّاً.

وتبيّن دراسة أخرى أنّ عقائد علماء الفيزياء والرياضيات والكيمياء، فيما يتعلّق بالله، وضرورة العبادة في العصر الحديث، هي نفسها في العام ١٩١٦م.

وتجدر الإشارة إلى أنّ كثيراً من الدراسات يُبيّن العلاقة الإيجابيّة بين مستوى الثقافة والمشاركة الدينيّة.

٣. الآثار الاقتصاديّة ذات الصلة بالدين:

كان الاعتقاد في القرون الوسطى - من وجهة نظر تاريخيّة - أنّ الالتزام بالعقيدة والمبادىء الدينيّة يُحقّق اقتصاداً منضبطاً. وكان أصحاب المؤسّسات الدينيّة (المسيحيّة واليهوديّة وحتى المسلمين) مقتنعين بالربح القليل، وحذف المصاريف غير الضروريّة (من قِبَل العائلات)، حيث اعتبروا أنّ هذا هو الطريق الدينيّ الصحيح. ويضاف إلى ذلك بعض نماذج الاهتمام بالدين، أمثال: الميزانيّة العامة من قِبَل المسؤولين، ومنع أعمال الرشوة والربا في النشاطات الاقتصاديّة، ومنع الحصول على أيّ نوع من الربح بغير عمل منتج، وكذلك الاهتمام بالضمير العمليّ في بعض الانتماءات الدينيّة (شين تو)، وتحريم لبس الذهب

للرجال، وحرمة القمار وشرب الخمر عند بعض الأديان (الإسلام)، ومنع الاستقراض في بعض الأديان الأخرى (اليهوديّة)، ووجوب مساعدة المحرومين (المسيحيّة)، وضرورة الحياة البسيطة (الكونفوشيوسيّة، البوذيّة، الهنديّة).

إنّ هذه النماذج، يمكن أن تكون عناصر مناسبة لإيجاد آثار اقتصاديّة.

ومن الضروريّ هنا، التأكيد على نقطة، وهي أنّ مقولة وجود عقائد ومبادىء وقوانين دينيّة من دون الالتزام العمليّ بها، ليس كافياً لحلّ المشكلة. طبعاً يمكن الاستفادة من القدرات العلميّة في طرح النظريّات والنماذج، ولكنّ تقديم سياسات عمليّة اقتصاديّة على أساس الدين، أو إيجاد دراسات تجريبيّة في هذا المجال، يلزمه تطابق سلوك المسؤولين المتديّنين مع برنامج العمل والمبادىء والعقائد الدينيّة.

وقد لا يتطابق عمل المتديّنين وعقائدهم مع الدين في المجالات كافّة. ومن هنا، ربّما يمكن تبرير تمنّيات «**تامس مور**» في اتّباع المسيحيّين للمسيح، وتمنّيات السيّد جمال الدين الأسدآباديّ، بأنْ يعمل المسلمون وفق الإسلام، أو كما كان يرى الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره في إنجاز علم اقتصاد إسلاميّ، بشرط أن يتطابق مع سلوك المسلمين وفق الإسلام.

ومع حلول القرن العشرين، وتدوين كتاب أخلاق البروتستانتيه وروح الرأسماليّة (عام ١٩٠٥م)، بقلم «**ماكس ويبر**»، ظهر ادّعاء جديد في الآثار الاقتصاديّة للدين.

وبناءً على نظرية «**ويبر**» وبعض أتباعه، فإنّ الثورة البروتستانيّة نوع من الثورات الفكريّة التي كانت السبب في تسريع ظهور الرأسماليّة الجديدة، حيث امتزجت الرؤية العالميّة للدين البروتستانتيّ مع التأثير النفسيّ للنشاط الفرديّ وروح الاقتصاد في المصروف، حيث يمكن الحديث عن الاكتفاء في الشؤون الماليّة.

وأثبت اثنان من المنظّرين، وهما «**كيرت ساموئيلسون**» و«**ريتشارد تاني**»، بأنّ المؤسّسات الرأسماليّة كافّة التي ذكرها «**ويبر**» كانت موجودة قبل الإصلاحات الدينيّة البروتستانتيّة، حيث إنّ تلك الإصلاحات لم تكن سبباً لروح الرأسماليّة.

وتؤكّد هذه الدراسات، وكذلك الحالات المشابهة، على عدم ارتباط الدين بالتحوّلات الاقتصاديّة. مع العلم أنّ تحليل «**ساموئيلسون**» و«**تاني**»، يؤكّد على العلاقة بين الاقتصاد وإحدى القراءات للدين المسيحيّ، وتعرّض بعض الدراسات لأبعاد الارتباط أو عدمه بين سائر الأديان، مثل: الإسلام والتحوّلات الاقتصاديّة في البلاد الإسلاميّة. ويجري البحث في بعض هذه الدراسات عن مقولة إنّ النظرة العالميّة غير المرنة للدين الإسلاميّ، كانت عامل تخلّف بلاد المسلمين. ومن المفارقة أنّ كاتباً آخر رفض هذه النتيجة، وهذا ما جاء في الدراسة نفسها، حيث أرجع سبب التخلّف في البلاد الإسلاميّة إلى نشاط المسلمين، وليس إلى النظريّة الإسلاميّة.

وتشير دراسة أخرى إلى أنّ اليهود الأمريكيّين يحصلون على أجور أعلى من غير اليهود، بسبب مجموعة عوامل وأسباب دينيّة، منها: ما له علاقة بالتعليم والتخصّص.

ويعتقد المتديّنون اليهود، بضرورة تقديم علوم حديثة لـلأولاد، وضرورة تمويل المدارس في هذا الشأن، كي يتمتّع الأولاد بالتخصّص في المستقبل، حيث ينبغي لهم بذل جهودهم في هذا الإطار.

واللافت للانتباه أنّ الأمّهات اليهوديّات الأمريكيّات كنّ ملتزمات بالعقيدة الدينيّة، ويفضلن أن لا يعملن عند إنجاب الأولاد، وأن يهتممن بتربية أولادهنّ.

ويعتقد عديد من علماء الاقتصاد أنّ هناك نشاطاً كبيراً للأديان يؤثّر على سلوك الإنسان وعلى البناء الاقتصاديّ والاجتماعيّ، حيث تُمنع

المشروبات والمواد المسكِرة وارتكاب الجرائم المدنيّة والأخلاقيّة وما شابه ذلك.

وتشير مجموعة من دراسات الاقتصاديّين، أمثال: «**فريمن**»، و«**هوك كررميك**»، و«**تاليسون**» و«**هول**» و«**بول**»، إلى أنّ الجرائم المختلفة في مناطق متعدّدة ذات ميول دينيّة، أقلّ من المناطق الأخرى.

إنّ أمثال هذه الدراسات متشابهة إلى حدود بعيدة، وهي تعزّز دراسات أخرى قام بها علماء الاجتماع، وقد تعجّب هؤلاء من الأهمّيّة والتأثير الإيجابيّ للعقائد والمؤسّسات الدينيّة في التقليل من الجرائم.

ولم يتعرّض بعض المشاريع العلميّة والتجريبيّة مباشرة لدراسة العلاقة بين الدين والاقتصاد، بل ركّز على علاقة الدين والأمور الحقوقيّة وعلم النفس والأمور الاجتماعيّة وحتى السياسيّة، وكلّها تمتلك ردّات فعل اقتصاديّة.

وتُبيّن هذه الدراسات أنّ هناك انخفاضاً مطلقاً للجرائم، وذلك بسبب الالتزام بالقيم والعقائد الدينيّة، وتقلّل الكلفة الاقتصاديّة في المدى المنظور.

وتحكي شواهد تجريبيّة عدّة انخفاض نسبة الانتحار، بسبب الالتزام الدينيّ. ويؤدّي هذا الأمر إلى ظهور بيئة آمنة وملائمة للتطوّر الاقتصاديّ.

ويرى العديد من علماء الاقتصاد أنّ إيجاد بيئة اقتصاديّة، بدءاً من العائلة وحتى العمل إلى مراكز التوزيع، يُحقّق دعماً اقتصاديّاً إضافيّاً (سياسيّاً، ثقافيّاً، اجتماعيّاً)، ويؤثّر على الاقتصاد، بما يؤدّي إلى تطوّره.

ومن جملة النماذج على وجود الأمن في الأبعاد الاقتصاديّة كافّة: الهدوء النفسيّ، والاستقرار والانسجام الاجتماعيّ، وعدم إيجاد هواجس عمل، والحرّيّة السياسيّة المعقولة.

ولذلك كان رواج بعض المواضيع، أمثال الطلاق، الذي يحمل معه آثاراً اقتصاديّة كبيرة، ثمّ إنّ بعض الأمور، أمثال: استخدام المواد المخدّرة،

والمشروبات المسكرة، يلحق الضرر بالأمن، ويقوّض البيئة الاقتصاديّة.

وأشارت العديد من الدراسات إلى تأثير الدين في التقليل من الانحرافات المتقدّمة، فكان ذلك اتّجاهاً اقتصاديّاً هامّاً.

واعتبر البعض أنّ تأثير الدين على الحياة الزوجيّة، أمر قيّم وفعّال من الناحية الاقتصاديّة.

وأشار «**كجران**» إلى تقرير الدراسات ذات الصلة، والتي بلغت أكثر من ٨٠ حالة، وزاد عليها «**استارك**» حالات أخرى.

وأجرى علماء الاجتماع والجريمة دراسات لمعرفة نسبة الجرائم التي ارتكبت من قبل الشباب والمراهقين لفئتين من العائلات، حيث كانت نسبة الارتباط بين أفراد العائلة المتديّنة وعدم ارتكاب أنواع الجرائم أكبر، وكانت النتائج ملفتة للأنظار.

وجدير بالاهتمام أنّ مجموعة من علماء الاقتصاد قاموا بدراسة الآثار الاقتصاديّة لسلوك الفئتين من العائلات، وأكّدوا التأثير الإيجابيّ لسلوك المتديّنين على تنظيم الآثار الاقتصاديّة، وقد استخدمت في هذه الدراسة معطيات من سبعينيّات القرن العشرين وإلى أواخر الثمانينيّات، ومن الثمانينيّات إلى تسعينيّات القرن المذكور.

إنّ الدين عبارة عن أنموذج حقيقيّ وفعّال قادر على إصلاح فكر المجتمعات المتضرّرة وجسدها.

وخلافاً لهذا الأمر، كانت الرؤية المتشائمة لأتباع «**فرويد**» الذين اعتبروا أنّ الدين وليد التعصّب والجهل.

وقد أكّدت الدراسات على مدى تأثير الدين في التقليل من أنواع الرذائل والاضطرابات النفسيّة والماديّة، وكذلك زيادة الرضا عند العائلات.

وجدير بالذكر أنّ هذه الدراسات حافظت على مستوى دخل الفرد عند مختلف الأعمار.

إنّ تلك المجموعات من الأفراد والجماعات التي عملت طبق الأوامر

الدينيّة (في حالات ذات علاقة بالمشروبات المسكِرة، والمواد المخدّرة، وسائر الإرشادات الصحّيّة الدينيّة)، كان لديها أمل كبير بالحياة، فتعرّضوا لأقلّ مستوى من أمراض السرطان والأمراض الأخرى.

ويؤكّد بعض المتخصّصين البارزين في أمور العائلة على العلاقة الإيجابيّة بين الدين من جهة، وزيادة الانسجام والاستقرار الاقتصاديّ وزيادة دخل العائلة من جهة أخرى، ويظهر في دراسة أخرى. أنّ الدين كان سبب الإقبال على الزواج بين شريحة كبيرة من الناس، وعلى التقليل من الطلاق. وتساهم هذه الأمور مباشرة في تقليل التكاليف الاجتماعيّة، وبالتّالي زيادة الكفاءة الاقتصاديّة.

وادّعى بعض ناقدي العلاقة بين الدين والاقتصاد أنّ الدين يؤثّر على السلوكيّات الاقتصاديّة، وليس على التفكّر الاقتصاديّ، واعتبروا أنّ التأثير الاقتصاديّ للدين متنوّع وليس متساوياً.

ويبدو أنّ الادّعاء الثاني طبيعيّ، لكنّ الموضوع الأوّل غير مقبول، أولاً: يصعب من الناحية المنطقيّة الفصل بين تأثير سلوك المتديّنين وتأثير التوجّهات الدينيّة، وثانياً: هناك تجارب كثيرة تُبيّن أنّ المتديّنين لديهم نزعة نحو العدالة وحبّ الغير، وهذا الأمر مشترك بين الأديان المختلفة، مثال ذلك: أنّ للعدالة الاقتصاديّة في وصايا النبي موسى عليه السلام السبع، مكانة عالية، واليهود الملتزمون متمسّكون بهذه العقيدة. ولهذه المقولة مكانة خاصّة في الكتاب المقدّس، وللعدالة مكانة كبيرة عند الاقتصاديّين المسيحيّين.

وتعدّ العدالة الاقتصاديّة في الاقتصاد الإسلاميّ مؤشراً على التديّن، حيث كانت هي الوجه المهيمن على ميول الجماعات الإسلاميّة، ومن الأهداف الأصليّة للأحزاب والحركات ذات العلاقة بالإسلام. ويؤيد بعض دراسات خبراء علوم الاقتصاد الدينيّ غير الإسلاميّ هذا الأمر.

٤. المظاهر الأساسيّة للاقتصاد الدينيّ:

درس بعض الباحثين الاقتصاد الدينيّ في قالب تركيب عامّ، حيث اهتمّوا بتأثير العقائد والأعمال الدينيّة على المؤسّسات الاقتصاديّة السياسيّة فقط. وحاول البعض الآخر دراسة العلاقة العلّيّة والمعلوليّة بين الدين والاقتصاد (دراسة منطقيّة وتجريبيّة)، فاعتبروا أنّ للدين دوراً محدّداً، وطرح البعض عكس ذلك، فبحث عن ذلك في قالب منهجيّ تتفرّع عنه أجزاء مستقلّة، مثال ذلك: بناءً على ما كتب البروفسور «**شوماخر**» عام ١٩٧٣م، يمكن وبمساعدة الأفكار والعقائد البوذيّة، تصميم اقتصاد أكثر ملاءمة من الاقتصاد الجديد (نيو كلاسيك)، لأنّ هذا الأخير يُقدّم اقتصاداً غير ذي علاقة بالأخلاق، مع العلم أنّ القيم والأبعاد البشريّة ذات ارتباط معنائيّ وواقعيّ بالحياة الحقيقيّة، وكأنّه أراد للاقتصاد البوذيّ أن يكون بديلاً عن الاقتصاد الرائج، فالاقتصاد الجديد قد وجد في بيئة خاصّة، بناءً على ظروف تناسب مجتمعات خاصّة، مع العلم أنّ هذا النوع من الأنظمة الاقتصاديّة الحديثة غير مناسب للبوذيّة.

ويعتقد البعض أنّ الاقتصاد، في بداياته، كان ممتزجاً بالسنن الأخلاقيّة والدينيّة، يقول «**كارل بولاني**» (١٩٥٧م): إنّ الشؤون الاقتصاديّة والمؤسّسات والشؤون غير الاقتصاديّة، تدخل في نسج واحد، فدور الدين في الاقتصاد، هو بعينه دور المؤسّسات الماليّة والآلات الفيزيائيّة فيه.

ويعتقد بعض الخبراء أنّ المجتمعات أضحت بعد الحرب الباردة تشعر بأهمّيّة قضاياها الثقافيّة (وبخاصّة العقديّة)، فكانوا يريدون لحياتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة أن تكون على علاقة بالدين.

ويعتبر فرنسيس فوكوياما (١٩٩٦م) أنّ هذا الأمر ذو علاقة بتغييرات ما بعد الحرب الباردة، حيث كان هذا الأمر ظاهرة متجذّرة. أمّا فصل الدين عن الحياة الاقتصاديّة (قبل الحرب الباردة أو بعدها) فغير واقعيّ، ويبدو أنّه رافق الحياة العاديّة.

ويقول البروفسور «**برو**» الاقتصاديّ البارز في جامعة هارفرد: إنّ دراستنا في تأثير العقائد والأعمال الدينيّة على السلوكيّات والمتغيّرات الاقتصاديّة، هي ردّ فعل ذو معنى، ويصرّح بأنّ هذه الدراسة قد حصلت باللجوء إلى معطيات من ٦٠ بلداً، واستمرّت لمدّة عشرين سنة، ترفض فرضيّة (العلمانيّة). وبناءً عليه، فإنّ هناك علاقة إيجابيّة بين خفوت العقائد والأعمال الدينيّة والتنمية (التطوّر، والتعليم، والثروة).

وهذا يعني أنّه كلّما تطوّرت المجتمعات وارتفعت ثقافة المواطن، قلّ الاهتمام بالدين والعمل به. ولكنّ الدراسة المذكورة تثبت العكس، وتشير إلى وجود علاقة إيجابيّة بين أسباب التنمية ونموّ العمل الدينيّ.

وأضاف «**برو**» وزميله «**لكري**» (٢٠٠٢م) أنّ العلاقة الإيجابيّة بين هذين المتغيّرين الدينيّين «**المسيحيّة الكاثوليكيّة**» و«**الإسلام**»، ذات معنى أكثر من الأديان الأخرى.

وجدير بالذكر أنّ دراسة «**برو**» تشير إلى العقائد والسلوكيّات الدينيّة، وتُبيّن وجود تأثيرات إيجابيّة لها على مستوى التطوّر العامّ للاقتصاد، لا بل بالإضافة إلى ذلك على النحو الاقتصاديّ، أصبحت التحوّلات العلميّة في حقل الاقتصاد الدينيّ أواخر القرن العشرين بشكل دفع بعض المفكّرين للحديث عنه تحت عنوان «**نقلة نوعيّة**».

وادّعى بعض المفكّرين أنّ الاقتصاد الدينيّ يطرح نوعاً من حكومة الرفاه الخاصّة ذات البعد الاجتماعيّ، أكثر من الاقتصاد الحرّ، فهو يدافع عن حقوق العمّال، مقابل حقوق أصحاب رأس المال.

ويشير العديد من الدراسات إلى أنّ هذه الرؤية للشؤون الاقتصاديّة، يمكن أن يكون لها دور مؤثّر في تحصين النظام الاقتصاديّ الفرديّ.

وعلى كلّ الأحوال، فإنّ مقولة الاقتصاد الدينيّ في حالة توسّع في الأبعاد كافّة، حتى أنّ البعض يعتقد بأنّها تصلح للمنافسة مع الاقتصاد الأرثوذكسيّ النيو كلاسيكيّ. واعتبر آخرون أنّها تشير إلى مدرسة

اقتصاديّة مقبولة، وادّعى آخرون أنّها قادرة على إنتاج نوع من العلم الدينيّ. وأصرَّ البعض الآخر على وجود مدرسة ونظام اقتصاديّ دينيّ، لكنّه أوصى بالبحث عن منهج خاصّ له. واهتمّ البعض بالاقتصاد الدينيّ، باعتباره إحدى قراءات الاقتصاد الرائج، بينما ذهب البعض إلى أنّ النماذج الكلّيّة والجزئيّة (ذات العلاقة بالاقتصاد التقليديّ) تنطبق على الاقتصاد الدينيّ.

ثانياً: التحليل الاقتصاديّ للدين:

إنّ المحور الأكثر شموليّة الذي ظهر في الفترة الأخيرة على ساحة الدين والاقتصاد، هو الرؤية التي تبادر إلى التبرير العقلانيّ للدين والسلوكيّات الدينيّة.

ويُرجع بعض الدراسات هذا المزج بين الدين والاقتصاد إلى «**آدم سميث**»، حيث يذكر في كتابه «**الثروة والأمم**»: أنّ رجال الدين هم منتجو الأفكار والسلوكيّات الدينيّة، ومن طرف آخر ادّعى بأنّ صاحب المؤسّسة الدينيّة (رجال الدين - مثلاً -)، كصاحب المؤسّسة الاقتصاديّة العاديّة (غير الدينيّة)، إذ إنّها تمتلك دوافع نفعيّة واقعيّة وشخصيّة تسعى نحو الحدّ الأقصى من المنفعة.

وقد اتّبع «**آدم سميث**» التحليل الاقتصاديّ عن العقائد والسلوكيّات الدينيّة بشكل أوسع في كتاب «**العواطف الأخلاقيّة**». وبعد مضي حوالي القرنين من كتاب سميث، حدث انتقال أنموذجيّ حول الدين وقبول العلاقة بينه وبين الاقتصاد، وطبّقت هذه الرؤية للعلاقة بين الدين والاقتصاد، فالعائلات تتصرّف عند مواجهتها للشؤون والبضائع الدينيّة بما تتصرّف به مع البضائع غير الدينيّة، وذلك لأنّ هذا السلوك هو المطلوب عندها. فيأخذون بعين الاعتبار النماذج الاقتصاديّة التقليديّة العابرة للزمان، وكذلك الاستهلاك الحاليّ (CP)، والاستهلاك المستقبليّ (CF)، ثمّ

يقدّمون مطلوبهم العامّ، بالاستفادة من بعض النماذج، أمثال الآتي:

$$U=F\ (CP, CF)$$

ويستعين خبراء التحليل الاقتصاديّ عن الدين بنماذج مشابهة، وبعبارة أخرى: يقدّمون نوعاً من التشبيه، ويقولون على سبيل المثال: يمكن الحديث عن الأنموذج الاستهلاكيّ الدنيويّ والآخرويّ، بدل الحديث عن الأنموذج الاستهلاكيّ الحاضر والمستقبليّ. ويعتبرون أنّ تقليل الاستهلاك الدنيويّ (Cd)، واستخدام المصادر المتحرّرة للإنفاق، والصدقات، وكذلك أيّ من أنواع المصاريف الأخرى، هو من جملة الأمور التي تندرج في إطار الذخيرة والرصيد الاستهلاكيّ في الآخرة (Ca)، وترتقي الفائدة المرجوّة لذلك إلى الحدّ الأقصى طبق المعادلة الآتية:

$$U=F\ (CP, CF)\ \text{حيث}\ Cd=F\ (CP, CF)$$

وطبق هذه الرؤية، يمكن إجراء التحليل العقليّ والاقتصاديّ على العقائد الدينيّة، وكذلك على السلوكيّات، أمثال: المساجد، والكنائس، وحتّى مساعدة المتديّنين للفقراء. وتؤيّد بعض الدراسات نزعة المنفعة الشخصيّة للمتديّنين، وتتقدّم في خطّ تعزيز النماذج المذكورة أعلاه، ولكنّ البعض الآخر، يرسم المتغيّرات الدينيّة ومصالح النزعة الشخصيّة بشكل طفيف.

ويقدّم أتباع هذه الرؤية قراءة تحليليّة لمسألة إنتاج البضائع الدينيّة، بواسطة أرباب العمل، وتغيير الدين، والاختصاص، والزمان، والنشاطات الدينيّة، وحتّى تبديل المصادر المرتبطة بها، انطلاقاً من آليّة العقل ويشدّدون على أنّ السلوكيّات الدينيّة الجماعيّة، وكذلك المجالس الجماعيّة ما هي، إلا أمور تسير في خطّ استمرار فعّاليّة أنموذج النزعة الشخصيّة.

ويعتبر تدخّل الدولة أو عدمه في شؤون الدين، والمنافسة في العقائد، والأعمال الدينيّة، وحتّى الاحتكار في سوق الدين، وأسعار الخدمات

والبضائع الدينيّة، وتفعيل سوق الدين، من جملة أبعاد هذه الرؤية المذكورة التي تقدّم تحليلاً، بالاعتماد على العقل الآليّ.

ملاحظات ختاميّة:

في ختام هذه المقالة، لا بدّ من ذِكْر بعض الملاحظات الختاميّة ضمن مسائل، هي:

١. يمكن تعداد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الدين والاقتصاد، حيث تُطرح العلاقة المباشرة في إطار العقلانيّة التي تحصل عن طريق التحليل العقليّ للعقائد والسلوكيّات الدينيّة، وتحصل العلاقة غير المباشرة عن طريق الأخلاق والعقائد والأحكام والحقوق الدينيّة.

٢. إنّ الدين واللوازم الفكريّة والسلوكيّة (كما يقول البروفسور «**كبر**») تلعب دوراً في إيجاد البيئة ذات العلاقة بعمل الاقتصاد، وهذا يعني أنّ الدين والمؤسّسات الدينيّة تترك آثارها في المجالات والسياقات الاجتماعيّة والسياسيّة للمجتمع.

٣. إنّ عدم الاهتمام بالعلاقة بين الدين والاقتصاد، يعود إلى عدم إدراك مكانة الدين وعمله، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التجارب العمليّة الخاطئة ذات العلاقة بالموضوع. وهذه المسألة جعلت بعض الفلاسفة في القرن التاسع عشر يعتبرون الدين عمليّة فاشلة تتحرّك نحو الأفول في العالم الجديد. فقد كان أصحاب النزعة الوضعيّة (أوغست كنت) يتحدّثون عن مكانة الدين في إطار الخرافات وفي الشؤون غير العلميّة وغير العقلانيّة، فاعتبروا أنّ تقدّم العلم والعقل، هما من جملة أسباب إخراج الدين من المجالات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة.

وتعود نشأة هذه الرؤية المتشائمة للدين إلى أفكار «**اسبنسر**»، و«**ادوارد تايلور**»، و«**لوي بروهل**»، وأمثالهم.

ومع ذلك، فإنّ الفهم الأخير تأثّر بعمل الكنيسة والفهم الخاصّ للمسيحيّة.

٤. تظهر أهمّيّة الدين والاقتصاد بوضوح من خلال دراسات «**برو**» عام ٢٠٠٢م، ودراسات «**ياناكان**»، و«**استارك**»، و«**ارنر**» عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م، وكذلك الدراسات التي أنجزت عام ٢٠٠٥م وما بعدها، بالإضافة إلى إقامة المؤتمرات وورش العمل العلميّة على المستوى الدوليّ (في أمريكا عام ٢٠٠٣م، واستراليا وفرنسا عام ٢٠٠٤م، وبريطانيا وألمانيا عام ٢٠٠٥م، وأمريكا والسعوديّة عام ٢٠٠٦م). واستنتج «**برو**» أنّ دراستنا تبطل النظريّة التي تقول «**كلّما تقدّم المجتمع اقتصاديّاً، أصبح الناس أكثر ثقافة، وقلّ الاهتمام بالعقائد والسلوكيّات الدينيّة**». وأضاف أنّ هذه الدراسة تثبت العكس، إذ كلّما ازدادت ثقافة الناس، ازدادت مشاركاتهم وعقائدهم الدينيّة.

٥. بالإضافة إلى الإرشادات العقلانيّة والاقتصاديّة، والتأثير الاقتصاديّ للعقائد الدينيّة، فإنّ الاهتمام الأساس للدين بالأخلاق، والتزام المتديّنين بأحكام الدين، سيكون له تأثير كبير في الاقتصاد، حيث يستطيع بعض الأحكام الفقهيّة الفعّالة (ذات العلاقة بمختلف الأديان) أن يكون سنداً قويّاً في إطار ثبات القوانين المتعلّقة بالملكيّة واستقرارها، والحفاظ على المعاهدات وحقوق المواطنين، وهذا يعني أنّها تحمل نتائج اقتصاديّة كبيرة.

ثمّ إنّ الالتزام بالعناصر الأخلاقيّة للأديان، قد يكون ذا فعّاليّة على مستوى فعّاليّة السلوكيّات الاقتصاديّة، لأنّ الأخلاق في الاقتصاد (في الزمن الحاضر)، تتعلّق بمسائل عديدة، من أمثال

العدالة، والمطلوبيّة، والقواعد، والمعايير، والإنصاف، والأبعاد الرفاهيّة الأخرى للاقتصاد، بالإضافة إلى مقولات، من أمثال: تقويم النظريّات الاقتصاديّة، والحرّيّة، والوجدان العمليّ، وكيفيّة التعامل مع الفقير، وترجيحات المستثمرين، والتنمية المستدامة، وبعض أبعاد الرأسمال الإنسانيّ والاجتماعيّ. ومن جملة ذلك يمكن الإشارة إلى الصدق، والثقة المتقابلة، والمشاركة، والتي تُشكّل رأسمالاً عظيماً ومؤثّراً في التقدّم الاقتصاديّ.

ثمّ إنّ جهود المنظّرين المشهورين، أمثال: «**أمارتياس**»، و«**هازمن**»، و«**كرى بكر**»، و«**رالز**»، و«**مك فرسن**»، و«**اسكالن**»، و«**ديو يدسن**»، و«**هارساني**»، و«**ديفيد لويس**»، و«**جورج اندرل**»، ... على مستوى تعريف الأخلاق والاقتصاد وأهمّيّتها، ذات علاقة غير مباشرة بالدين والاقتصاد.

٦. جاء في التوراة أنّ الحفاظ على الشريعة يتمّ فقط عن طريق ثبات الأخلاق، وأكّدت أفكار السيّد المسيح والإنجيل على أنّ الأخلاق، هي القناة الواقعيّة للتقرّب إلى اللّه تعالى. واعتبر نبي الإسلام ﷺ أنّ غاية رسالته، إتمام الأخلاق. ولم تقدّم الأخلاق في هذا الإطار توصيات لا فائدة منها، بل تخطّت ذلك، لتشمل التعادل في الاستهلاك، والعمل على زيادة استعداد الإنتاج، ومنع الربا، والتأكيد على الشفّافيّة في المعاملات، وأمثال ذلك، ما يؤثّر بشكل مباشر على مستوى النموّ الاقتصاديّ.

٧. من المناسب -هنا- التأكيد على بعض الاتّجاهات في الدين والاقتصاد ذات القيمة الكبيرة على المستوى النظريّ، وعلى مستوى النتائج السياسيّة التي تحملها، وهي:

- إنّ قبول الفرضيّات التي تشتمل على قراءات قبليّة عديدة عن الفكر الدينيّ تزيد من فعّاليّة الدراسات ذات العلاقة بالدين والاقتصاد.

وأمّا الإصرار على القراءة الواحدة للفكر الدينيّ، فلا تحمل معها، إلا التباعد بين الدين والاقتصاد ذي العلاقة به. وهنا، نُكرّر أنّ الكثرة في نظرنا ذات معنى، إذا كانت ضمن حفظ الأصول المشتركة.

- كيفيّة تأثير الدولة والدين، والعلاقة بين الدين والاقتصاد، وهل تستخدم الحكومة الدين وسيلة لتحقيق الأهداف السياسيّة؟ عند ذلك يتدنّى الترابط بين الدين والاقتصاد إلى أدنى المستويات، حيث يعالج أقلّ مستويات الأيديولوجيّات والعصبيّات العمياء وغير المنتجة، وهذا يعني ابتعاد الشعوب عنه على المدى الطويل. أمّا إذا أصبح دور الدولة محدّداً، واقتصر على إيجاد المناخ الملائم للحركة الطبيعيّة والتعامل المنطقيّ بين الدين والاقتصاد، فعندئذٍ يرتفع الأداء في هذا الخصوص.
- صحيح أنّ قراءات «**التحليل الاقتصاديّ للدين**» لها آثار كبيرة، ولكنّ الدين يوسّع من تبريراته لآليّة العقل (وفي بعض الحالات يراد العقل العامّ)، ويُقلّل من أهمّيّة الاقتصاد، لذلك سيصبح «**تحليل الاقتصاد الدينيّ**» ذا معنى أكبر، ويحمل المتديّنون هواجس هذا الاتّجاه الأخير.
- إنّ الرؤية المتوازنة للدين، ضمن الحفاظ على أصوله الأساسيّة، تتماشى مع الحرّيّة والديمقراطية والعقل البشريّ، ولها دور أساس وفاعل في العلاقة بين الدين والاقتصاد. ويشير بعض الدراسات إلى أنّ هذا الموضوع له تأثير إيجابيّ وعمليّ على التقدّم الاقتصاديّ في المجتمع المتديّن.
- إنّ الصورة الصحيحة للفكر الدينيّ والتعامل الإيجابيّ للمتديّنين، تحمل معها تأثيراً جدّيّاً على مستوى العلاقة بين الدين والاقتصاد، عدا عن أنّ دراسات كهذه تحمل معها جاذبيّة خاصّة. وأمّا الصورة

غير الملائمة للدين، وكذلك العمل غير المناسب، فسيؤدّي إلى عزل الفكر الدينيّ والاقتصاد الدينيّ، واعتبارهما أمرين خرافيّين، عدا عن ابتعاد المفكّرين والحكماء عن مجالات نشاطهم.

- الدين والاقتصاد، هما بعدا الحياة الإنسانيّة والاجتماعيّة، حيث يؤدّي تحليلهما بشكل صحيح إلى تعديل وتصحيح أحدهما للآخر، عدا عن أنّ التكامل بينهما، سيكون له تأثير على مستوى فعاليّتهما معاً.

وفي النتيجة يمكن القول: إنّ دخول الأنماط الدينيّة قد يؤدّي إلى تعديل الرؤى الاقتصاديّة بشكل كبير، ويرفع من تأثير العناصر الدينيّة (وبالأخصّ الأخلاق) في عمليّة الرأسمال الاجتماعيّ، وفعاليّة الاتّجاهات الاقتصاديّة على اختلافها.

مصادر البحث ومراجعه:

١. بيخامي، عادل: «**المنهجيّة التلفيقيّة في تصميم تخصّص الاقتصاد الإسلاميّ**»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السنة الثامنة، العدد٣٢، ١٣٨٧هـ.ش، ص١٧١-٢٠٤.

٢. جبرا، عمر: مستقبل علم الاقتصاد (تصوّر إسلامي)، ترجمة: أحمد شعباني، طهران، جامعة الإمام الصادق عليه السلام، ١٣٨٥هـ.ش.

٣. خسروبناه، عبد الحسين: «**توقّع البشر من الدين في مجال الاقتصاد**»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السنة الثانية، العدد٨، ١٣٨١هـ.ش، ص٢١-٣٥.

٤. صديقي، محمد نجات الله: «**تعاليم الاقتصاد من وجهة نظر الإسلام**»، ترجمة: محمد رضا شاهرودي، طهران، جامعة الإمام الصادق عليه السلام، ١٣٨٤هـ.ش.

٥. جيلك حكيم آبادي، محمد تقي: «**الاقتصاد الديني واقتصاد الدين**»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السنة الثانية، العدد٨، ١٣٨١هـ.ش، ص٦١-٧٢.

٦. الزرقا، محمد أنس: «**أسلمة علم الاقتصاد**»، ترجمة: منصور زراد فرنجاد، مجلة «**الاقتصاد الإسلامي**»، السنة الرابعة، العدد١٤، ١٣٨١هـ.ش، ص١٢٩-١٥٣.

٧. موسويان، سيد عباس: «**الدين والاقتصاد**»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السنة الثانية، العدد٨، ص٣٧-٦٠.